

Distr.: General  
13 December 2005  
Arabic  
Original: French

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد باجا ..... (الفلبين)

المحتويات

البند ١٥٦ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing  
Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

### البند ١٥٦ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى

القضاء على الإرهاب الدولي (تابع) (A/58/37)

وA/58/37/Corr.1 وA/58/116 وA/58/116/Add.1 وA/58/78-

S/2003/541 وA/58/131-وA/58/94-S/2003/642 وA/58/302 وA/58/271-S/2003/808 وS/2003/703

وA/58/361-S/2003/877 وA/58/315-S/2003/845 وA/58/424-S/2003/972 وA/58/390-S/2003/916 وA/58/425-S/2003/976 و(A/C.6/58/L.10)

١ - السيد سينانايكي (سري لانكا) قال إنه بالرغم من

الجهود الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي فإن عدد

الضحايا الأبرياء لهذا الوباء مازال في زيادة مطردة. وأضاف

مذكراً أنه بعد ٢٠ عاماً من الرعب على أرض سري لانكا

فقد بدأت مؤخراً تعرف السلام بفضل الإرادة السياسية

الثابتة وروح التسامح التي أبدتها حكومته في مواجهة

العقبات التي بدت وكأنها لا يمكن تجاوزها.

٢ - وقال إنه اقتناعاً بأن الأمم المتحدة لا بد وأن تكون

مركزاً لكل القرارات الحاسمة لحل المشاكل التي تهم كل

الاجتمع الدولي فإن سري لانكا صدقت في ٢٣ أيلول/سبتمبر

٢٠٠٣ على الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة

والأفراد المرتبطين بها. كما أنها أيضاً دعمت بلا تحفظ اللجنة

الخاصة التي أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠

وأسهمت بنشاط في وضع مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة

بالإرهاب الدولي ومشروع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال

الإرهاب النووي. وفي هذا الصدد فهي تدعو جميع البلدان

لإبداء الإرادة السياسية اللازمة للخروج بأقصى سرعة من

المأزق الذي يعوق بالفعل أعمال اللجنة.

٣ - وأضاف قائلاً إن سري لانكا تتعاون أيضاً بنشاط

مع لجنة مكافحة الإرهاب وقدمت لها ثلاثة تقارير. كما أنها

بصدد إدماج أحكام الاتفاقية الدولية بشأن قمع تمويل

الإرهاب وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) في قانونها

الداخلي بشكل يمكنها من تجميد الموارد المرصودة لتمويل

الإرهاب وتجريم غسل الأموال. وأضاف أن بلده المنضم إلى

عشرة صكوك من الصكوك الاثني عشر الدولية بشأن

الإرهاب مصمم على مواصلة الحوار والتعاون مع اللجنة.

٤ - واستطرد قائلاً إن سري لانكا بادرت على النطاق

الإقليمي بالدعوة إلى اجتماع في كولومبو لرابطة جنوب

آسيا للتعاون الإقليمي في آب/أغسطس ٢٠٠٣ والتي أحرز

فيها تقدم نحو وضع بروتوكول إضافي للاتفاقية الإقليمية

لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن منع الإرهاب،

والهدف منه هو دمج الاتفاقية مع الالتزامات التي فرضها قرار

مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) والاتفاقية الدولية بشأن قمع

تمويل الإرهاب.

٥ - وأعلن ممثل سري لانكا في الختام أن هناك صلات

بين الإرهاب وتجارة المخدرات والسلاح وغسل الأموال

والجريمة عبر الوطنية بشكل عام ولذا يتحتم على كل الدول

أن تنفذ التزاماتها الدولية بصرامة وأن تنسق جهودها على

المستويين الوطني والإقليمي من أجل مقاومة أكثر كفاءة

لتلك التهديدات للسلم والأمن الدوليين.

شأنها في ذلك شأن البلدان النامية الأخرى تحتاج إلى المساعدة التقنية الثنائية والمتعددة الأطراف. وأضاف أن بلده منذ استقلالها في عام ٢٠٠٢ وقعت على اتفاقيات تعاون مع الدول المجاورة كما استفادت من مساعدة بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية. وأضاف أن بلده مصر على المضي قدماً في هذا الطريق لأنه ليس من سبيل آخر لتحقيق السلم والأمن الدوليين ولتحقيق أهداف الحرية والعدل التي وردت في إعلان الألفية وهكذا يمكن لأعضاء المجتمع الدولي إنهاء الإرهاب.

٩ - السيد لوين (ميانمار) قال إنه يؤيد البيان الذي قدمته فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإن بلاده لم تسلم من الإرهاب وهي مُصرة على مكافحة كل أعمال الإرهاب مهما كانت أسبابه وأياً كان مرتكبوه.

١٠ - وأضاف مذكراً بأعمال اللجنة الخاصة المنشأة بالقرار ٢١٠/٥١، أنه بالرغم من وجود العديد من الصكوك الدولية، وبالرغم من المشاكل الناتجة عن عدم وجود تعريف يحدد الفرق بين الإرهاب وحق الشعوب في تقرير المصير، فإن معاهدة شاملة ضد الإرهاب الدولي مازالت ضرورية لمنع مرتكبي الأعمال الإرهابية في بلدان معينة من اللجوء إلى بلدان أخرى توفر لهم الإفلات من العقاب.

١١ - وقال إنه من الضروري أن يتطرق المجتمع الدولي إلى مسألة الفقر باعتباره أحد أسباب الإرهاب، لأنه حتى لو كان البؤس وحده لا يولد العنف، إلا أنه على الأقل عامل مساعد. لذا فعلى الدول الأعضاء أن تعمل معاً للقضاء عليه كما جاء في إعلان الألفية.

٦ - السيد غوتيريس (تيمور لشتي) قال موضحاً إنه لا بد لمكافحة الإرهاب من مهاجمة جذوره ولكنه يتفق مع رأي الأمين العام بأن الفقر ليس السبب الوحيد للإرهاب. فإنكار حقوق الإنسان وحرياته الأساسية قد تدفع أيضاً أعضاء شبكات يملكون إمكانات مادية جيدة إلى العنف. فلا بد بالتالي من تبني مبادرات متعددة الاختصاصات ومتعددة القطاعات على كل المستويات للقضاء على الأسباب الجذرية للعنف الذي هو مهد الإرهاب. إن هناك ١٢ صكاً دولياً تمثل ترسانة متاحة للمجتمع الدولي للقضاء على هذا الوباء مع الاحترام الصارم لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويجب على الدول تعزيز القبول والتطبيق الكامل لكل أحكامها، وهذا ما تقوم به تيمور لشتي.

٧ - وأشاد ممثل تيمور لشتي بالأعمال التي حققتها اللجنة الخاصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بهدف وضع مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي ومشروع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وهو واثق بأنه بالنظر إلى أهمية المسألة والموقف الدولي الملح، فإن تلك الأعمال لن تستغرق طويلاً حتى تصل إلى نصوص بتوافق الآراء.

٨ - وأضاف أنه بالرغم من تركيز تيمور لشتي جهودها على إنشاء دولة مبنية على الديمقراطية والعدل وسيادة القانون، فإنها تدرك المسؤولية الواقعة عليها، شأنها في ذلك شأن دول صغيرة أخرى، في اتخاذ الوسائل اللازمة، على الصعيد الداخلي لتطبيق الضوابط الدولية المتعارف عليها وإنشاء الآليات الوقائية بحيث تضمن الاستقرار والأمن على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ولكي تحقق ذلك فهي،

السعودية كانت أيضاً ضحية لذلك الوباء، وهي تدين دائماً الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

١٦ - وأضاف أن المملكة العربية السعودية أقرت على المستوى الوطني قوانين ترمي إلى ردع الإرهاب بشدة وقمع تمويله. وعلى المستوى الدولي، أيدت كل قرارات مجلس الأمن وشاركت بفعالية في كل مبادرات المجتمع الدولي حيث كانت من أوائل الدول التي وقعت على الاتفاقية العربية لقمع الإرهاب التي أعدتها جامعة الدول العربية واتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي وهي عضو في عدة اتفاقيات ضد الإرهاب.

١٧ - واستطرد قائلاً إنه لو كان التعاون مهماً جداً، فإن اعتماد نهج متكاملة تراعي الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الظاهرة ليس أقل أهمية. وفي الواقع فإن الاحتلال والقهر والظلم وغياب الأمل في التوصل إلى حل عادل هي ظروف يستفيد منها دعاة التطرف والعنف لكسب شعبية لآرائهم وخاصة بين الشباب. ولذا فإن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين منذ ٣٥ عاماً أدى إلى حلقة مفرغة لن تكسر إلا باحترام الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني التي اعترف بها المجتمع الدولي واحترام قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن. والحادث أن تعاقب الحكومات الإسرائيلية المتتالية، يؤجل تنفيذ الاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين على مدار الأعوام، ولا يحترم حقوقهم، كما يشهد على ذلك استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والمصير الذي يواجهه الفلسطينيون وقادتهم الشرعيون.

١٢ - وأضاف أن ميانمار صدقت على الصكوك الدولية الاثني عشر لمكافحة الإرهاب، وآخرها الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. كما أنها تسهم أيضاً في مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

١٣ - السيد كوباياشي (اليابان) قال إن مكافحة الإرهاب تتطلب تعاوناً دولياً واسعاً، وتحديداً في شأن تعزيز الإطار القانوني الدولي. فمن المهم أن تصبح جميع الدول أعضاء في الاتفاقيات التي تفرض عليها الالتزام بمحاكمة أو ترحيل مرتكبي الأعمال الإرهابية.

١٤ - وبتوقيع اليابان على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب تصبح عضو في الـ ١٢ اتفاقية دولية في هذا الشأن وهي مصممة على الاستمرار في التعاون مع اللجنة ضد الإرهاب وذلك بتقديم مساعدتها للبلدان التي تحتاج إلى ذلك. وأضاف أنه يفضل اعتماد صكوك جديدة تيسر تقديم الإرهابيين إلى العدالة، مهما كانت نوعية الأعمال التي ارتكبوها. لذا فهو يساند بلا تحفظ وضع مشروع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي ومشروع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وبالرغم من المشاكل الصعبة التي مازالت لم تحل فإن اليابان تأمل في التوصل إلى توافق يتيح للجمعية العامة اعتماد نصوص هاتين الاتفاقيتين مما يدعم الإطار القانوني لقمع الإرهاب.

١٥ - السيد الشبيلي (المملكة العربية السعودية) قال إنه يؤيد البيان الذي قدمه ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، ويود التذكير بأن المملكة العربية

١٨ - وقال في الختام إن المملكة العربية السعودية تساند بكل قوة الكفاح الدولي ضد الإرهاب ولكنها ترفض أن يكون ذلك الكفاح وسيلة لحرمان الشعوب الواقعة تحت الاحتلال من حقها في تقرير المصير.

١٩ - السيد كانو (سيراليون) قال إنه على الرغم من الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي منذ الستينات لمكافحة الإرهاب، ومنها اعتماد اتفاقات والدعوة إلى اجتماعات طارئة للجمعية العامة إلا أن ذلك كله لم يمنع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وأضاف أنه لمواجهة تلك الظاهرة التي تزداد انتشاراً في العالم يجب أن تكون تلك المواجهة متعددة الجوانب وأن تهدف إلى معالجة أسباب الإرهاب وأن يشترك في ذلك المجتمع الدولي كله.

٢٠ - وأضاف أن سيراليون دعمت أيضاً الصكوك التي أقرتها الأمم المتحدة وجميع التدابير التي اتخذت لمكافحة الإرهاب، خاصة لجنة مكافحة الإرهاب التي قدمت لها تقريراً يوضح بالتفصيل المبادرات العملية التي اتخذتها سيراليون على المستوى الوطني لتنفيذ القرار ١٣٧٣(٢٠٠١): فقد أنشأت لجنة وطنية لمكافحة الإرهاب على أعلى مستوى، وأقرت قوانين لردع الأعمال الإرهابية ومنع غسل الأموال كما صدقت على كل الصكوك الدولية الرئيسية بهذا الصدد.

٢١ - واستطرد قائلاً إن سيراليون ترى أنه من الأمور العاجلة دعم الإطار القانوني الدولي الموجود وذلك بالانتهاج من وضع مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي ومشروع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وهي تأسف لأن التعريف العالمي للإرهاب لم يُقبل بالإجماع

٢٢ - السيد محمود (الأردن) قال إن تزايد أعمال الإرهاب بما يؤدي إليه من خسائر بشرية ومادية أدى إلى وجود واقع دولي جديد يحتاج إلى استراتيجية واضحة وشاملة.

٢٣ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي أن تؤدي الأمم المتحدة دوراً مركزياً لوضع وتطوير تلك الاستراتيجية، لأن مكافحة الإرهاب الدولي لا يمكن أن تعطي نتائج ملموسة إلا لو كانت مبنية على تعاون فعال بين الدول وتوجيه واضح من جانب المنظمة. وأضاف قائلاً إن الإستراتيجية التي تُقر في إطار الأمم المتحدة ينبغي أن تركز على عدة مبادئ وعلى تكامل أعمال الهيئات المختلفة للمنظمة، خاصة مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب من جهة والجمعية العامة من جهة أخرى.

٢٤ - واستطرد قائلاً إن المسؤولية الرئيسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، الذي يستطيع إلزام الدول باتخاذ تدابير معينة، ولكن الإرهاب الدولي له عدة جوانب سياسية واجتماعية وقانونية لا يمكن للمجلس أن يتعامل معها وحده. وقد أقرت الجمعية العامة قرارات عديدة بشأن تلك المسألة، ولكن تفاقم الوضع يفرض عليها دراسة تدابير جديدة تعطي فعالية للدور الحيوي الذي لا بد وأن تضطلع به في تحديد الإطار العام في هذا المجال.

٢٥ - وقال إن الاتفاقيات العديدة والصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بمكافحة الإرهاب هي نتاج الجهود التي بذلت في إطار الجمعية العامة وكان لها تأثير هام على التدابير المتخذة من قبل الدول وكذلك على إرساء تعاون دولي واسع في مكافحة هذا الوباء. وأضاف أنه لم يكن بوسع مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب الحصول على نتائج ملموسة وسريعة لولا مجموعة الإجراءات التي اتخذت برعاية الجمعية العامة. ومن أجل الحفاظ على الزخم الدولي ضد الإرهاب من الضروري أن تعمل الجمعية العامة على تقوية الترسانة القانونية الدولية بتعجيل إقرار مشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب ومشروع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

٢٦ - وكما أعاد وزير الخارجية الأردني التأكيد عليه في بداية الدورة الحالية فإن الأردن سيبدل ما في وسعه كي يمكن إقرار هاتين الاتفاقيتين بسرعة ووفد الأردن سيضاعف مجهوداته للبحث عن حلول قانونية ووسائل مناسبة لتجاوز الصعوبات التي تواجه اعتمادهما.

٢٧ - واستطرد قائلاً إن موقف الأردن في المفاوضات بخصوص المشروعين يتركز على ثلاثة عناصر. أولها أن المفاوضات بدأت حول آليتين قانونيتين فعاليتين ومن الضروري أن تُقر صياغتهما في إطار قانوني واضح ومحدد. وثانيها أن أعمال الإرهاب لا تتبدل طبيعتها بتبدل دوافعها. فالاتفاقيتان ينبغي أن تصفها بأنها جريمة بصرف النظر عن الأهداف السياسية التي أدت إلى ارتكابها. وذلك التحريم لا بد وأن يطبق على العمل الإرهابي أياً كان نوعه أو وضعه. وأخيراً فإن القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي هما خط الفصل بين ما هو عمل إرهابي وما هو عمل شرعي يتم في

٢٨ - وأضاف قائلاً إن إقرار الاتفاقية الشاملة سييسر تحديد استراتيجية واضحة لمكافحة الإرهاب لأن الالتزامات الإضافية التي ستفرضها ستكون مرتبطة مباشرة بتنفيذ التدابير التي يحددها مجلس الأمن ولأن تعريف الأعمال الإرهابية في نطاق تطبيق الاتفاقية سييسر للدول اتخاذ تدابير على المستوى الوطني وكذلك التعاون القانوني والإداري مع الدول والأطراف الدولية الأخرى ذات الصلة. لذا فإن النظام القانوني الذي سينشأ لن يتمكن وحده من القضاء على الإرهاب الدولي. ولا بد أيضاً من مواجهة العوامل التي تغذي تلك الظاهرة. لذا ينبغي أن تضع الأمم المتحدة في الاعتبار وجهة نظر الدول والأطراف الأخرى المعنية بكل حيده بطريقة تسمح بإنهاء الإرهاب.

٢٩ - وأضاف أن الأردن أدرك المشكلة قبل الآخرين بسبب الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، وهو مستمر في تعزيز إنشاء آليات لمنع وقمع الإرهاب. فالقوانين والإجراءات المحلية التي اعتمدت في هذا الصدد فرضت عقوبات صارمة على مرتكبي الأعمال الإرهابية وحددت نماذج لتبادل المساعدات القانونية والإدارية مع الدول الأخرى وكذلك مع لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩). والأردن بالإضافة إلى تصديقه على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب يعترف بالتصديق قريباً على الاتفاقيات الثلاث التي وقعها سابقاً.

عبر الوطنية وبرتوكولاتها، التي توفر الإطار القانوني اللازم لمكافحة الأنشطة من قبيل غسل الأموال والفساد. وهذا مهم جداً بالنظر إلى العلاقة المتشابكة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية وجرائم الإرهاب. وقد كانت مدغشقر من أوائل الدول التي وقعت على الاتفاقية وعملت على التصديق عليها.

٣٥ - وقالت إن مدغشقر على المستوى الإقليمي، صادقت على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته وشاركت في كل مبادرات الاتحاد الأفريقي للإسهام في العمل الدولي. كما تشارك في أنشطة تبادل المعلومات في إطار لجنة المحيط الهندي بهدف منع ومكافحة الجريمة وخاصة تهريب المخدرات.

٣٦ - وهي ترى أن من الحتمي التفكير في أسباب الإرهاب، ولذلك تدعم مدغشقر المشروع الرامي إلى عقد مؤتمر دولي على أعلى مستوى برعاية الأمم المتحدة يتولى تحديد الرد الجماعي للمجتمع الدولي ضد الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

٣٧ - واحتتمت قولها بالتعبير عن أملها في التوصل إلى توافق في الآراء حول مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

٣٨ - السيد **نجوين داي شين** (فيت نام) تكلم باسم دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا فأشار إلى أن مكافحة الإرهاب الدولي تستوجب تنسيق الجهود وأن يكون للأمم المتحدة الدور المحوري في هذا الشأن مع مراعاة الاحترام التام لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

٣٠ - السيد **كي داهاي** (الصين) أشار إلى أن المجتمع الدولي يدرك الضرورة الملحة لتكثيف التعاون بين الدول لمكافحة الإرهاب. وقال إن الصين عارضت دائماً اللجوء للإرهاب لتحقيق أهداف سياسية وإنه يشيد بالدور الرئيس الذي تؤديه الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الذي لا بد وأن يحترم مبادئ وأسس ميثاق الأمم المتحدة وكذلك أحكام القانون الدولي الأخرى.

٣١ - وأضاف أن الصين وهي العضو في ١٠ من الصكوك الدولية الـ ١٢ في هذا المجال تؤدي دوراً حيوياً في أعمال اللجنة السادسة المختصة بوضع مشروع الاتفاقية الدولية بشأن الإرهاب وستظل تعمل بالتعاون مع المجتمع الدولي لتعزيز ودعم الإطار القانوني الملائم لمكافحة الإرهاب.

٣٢ - وقال إن الصين توافق أيضاً على الاقتراح المقدم من مصر بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب على أعلى مستوى برعاية الأمم المتحدة مشيراً إلى أنه من المناسب بدء الاستعدادات اللازمة وتحديد جدول أعمال المؤتمر.

٣٣ - السيدة **رندرياناريغوني** (مدغشقر) قالت إن حكومة مدغشقر تدرك حجم التهديد وهي عازمة على المشاركة في مكافحة الإرهاب وفي التعاون الدولي في هذا المجال، على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف.

٣٤ - وأضافت أن مدغشقر عضو حالياً في الاتفاقيات الدولية الـ ١٢ بشأن الإرهاب وقد اتخذت التدابير لتفعيل تلك الآليات في تشريعها الداخلية. وإضافة إلى ذلك فهي كعضو في الانترنت وضعت آلية للإنذار السريع تسمح بتبادل المعلومات مع الدول الأخرى. كما أن مدغشقر سعيدة بالانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة

الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية يجمع دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين واليابان وجمهورية كوريا، سيتم تنظيمه في تايلند في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بهدف تعزيز مكافحة الإرهاب.

٤٢ - السيد مارتيرديسيان (أرمينيا) قال إن للإرهاب أسباباً تتباين حسب الأقاليم ولكن له جذوراً مشتركة. فالبعض يعتقد أنه نتاج الفجوة بين "المتاح" و "الحاجة" وأن من المهم توزيع الثروات لصالح البلاد الأكثر فقراً. وآخرون يرون أنه نتيجة الصراع بين المجتمعات الحديثة والمجتمعات التقليدية. وفي مواجهة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يزيد فيه دمج الاقتصادات الوطنية في هيكل عالمي فريد ليس للبلدان من خيار سوى أن تتكاتف وتبني الفوائد المتاحة أو تبقى في عزلة.

٤٣ - وأضاف قائلاً إن التوافق مع عالم سريع التغيير يتطلب اتباع آليات سياسية واقتصادية جديدة تهدف إلى ضمان صالح الشعوب. والتنمية تؤدي إلى إبعاد الجماعات والمذاهب التقليدية. ويحدث أحياناً أنها تظهر معارضة ليس فقط داخل المجتمعات المنخرطة بالفعل في عملية الاندماج الاقتصادي وغير المهياة بعد للمشاركة في المسيرة العالمية ولكن بصفة خاصة في المجتمعات التقليدية التي لا تستطيع أن تجد لها مكاناً في النظام العالمي الجديد. وتأخذ تلك المعارضة أحياناً شكل مشروع سياسي أو ديني، ويمكن أيضاً أن تُترجم إلى مواجهات عنيفة تُرجم ظهور حركات إرهابية خصوصاً في المجتمعات التقليدية.

٤٤ - وأضاف أن هناك استراتيجيتين لمواجهة الإرهاب. الأولى هي أنه لا بد من أخذ قرارات سياسية لتشجيع النظم

٣٩ - وأضاف قائلاً إن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا تولي أهمية كبيرة لأعمال اللجنة السادسة وتشيد بوضع مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، فهما تساعدان على تعزيز الإطار القانوني الدولي الحالي. وهي تنوي الاستمرار في التعاون الوثيق مع الدول الأخرى واللجنة الخاصة بغية التوصل إلى توافق في الآراء حول هذين المشروعين.

٤٠ - وعلى المستوى الإقليمي، تواصل الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا تقوية تعاونها في مجال مكافحة الإرهاب. وقد أقرت إعلاناً تعبر فيه عن تصميمها على تنفيذ التدابير التي تم وضعها لمنع ومكافحة أنشطة الجماعات الإرهابية في الإقليم كما نظمت عدة اجتماعات متعلقة بالأنشطة الإرهابية والسياحة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما أشار إلى أهمية الوقوف على أسباب الإرهاب ورفض جميع محاولات ربط الإرهاب بأي عقيدة أو عرق أو جنسية أو جماعة إثنية. وكذلك التوصل إلى توافق في الآراء على استخدام الآليات المتاحة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل تعزيز الطاقات المحلية والإقليمية لمكافحة الإرهاب.

٤١ - واستطرد قائلاً إن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا تكثف تعاونها على المستوى الإقليمي. وتبنت دول الرابطة مؤخراً عدة إعلانات مشتركة تتعلق بالأمن والتعاون في مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية مع الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي والهند، على التوالي كما أنشأت مركزاً لمكافحة الإرهاب لمنطقة جنوب شرق آسيا. ودعت إلى اجتماع وزاري بشأن

الذي ازداد قوة هذه الأيام. إن مكافحة الإرهاب يجب أن تستند إلى التعددية وينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي في هذا الشأن. وأضاف أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يجب أن تحترم هذا الدور وأن تلتزم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٤٩ - واستطرد قائلاً إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي رفضت دائماً جميع أشكال الإرهاب، على اقتناع تام بأن مكافحة تلك الآفة يكون بالحفاظ على سيادة الشعوب وحقوقها في التقدم والحرية. وهي تتعاون بجدية مع الأمم المتحدة وتقدم تقارير دورية عن أنشطتها في هذا المجال وتواصل جهودها الحثيثة من أجل القضاء على أسباب الإرهاب لضمان السلم والأمن للجميع.

٥٠ - السيد ساهوفيتش (صربيا والجبل الأسود) قال إن مكافحة الإرهاب العالمي يجب أن تتم مع الالتزام باحترام مبادئ القانون وحقوق الإنسان. كما يجب التركيز على الأسباب المتعددة للإرهاب وتحديد الأسباب الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف أن حكومة صربيا والجبل الأسود مقتنعة بأن الأمم المتحدة لها دور محوري في مكافحة الإرهاب وأن هذا الدور ينبغي أن يؤدي بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية المختصة. كما تقع على الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية في التطبيق الكامل للاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها.

٥١ - وأضاف أن صربيا والجبل الأسود انضمت من جانبها إلى ٩ من الصكوك الدولية الـ ١٢ بشأن الإرهاب وتتهياً للانضمام إلى الثلاثة الأخرى. وإضافة إلى ذلك فهي تؤيد تعزيز التعاون بين لجنة مكافحة الإرهاب والمنظمات

التي يمكن التأثير عليها على المشاركة مع الهيئات الراسخة. والثانية هي اعتبار أن التطرف والإرهاب مشكلتان سياسيتان لا بد من حلها عن طريق وسائل سياسية، ولكن التهديدات خطيرة جداً بشكل لا نستطيع معه أن نسمح لأنفسنا بانتظار حلول سياسية غالباً ما تأتي ببطء شديد. لذلك لا بد أن نكون جاهزين لمقاومتها بالقوة إن استدعى الأمر ذلك.

٤٥ - وقال إن أرمينيا ترى أهمية البدء بالنقطة الرئيسة وهي وضع تعريف للإرهاب مقبول عالمياً، ودون ذلك فإن هدف القضاء على الإرهاب لن يمكن تحقيقه. إن المجتمع الدولي وعلى رأسه الأمم المتحدة ينبغي أن يعمل على تحفيز التغيير نحو الديمقراطية والتنمية المستدامة في مناطق العالم كافة بغية القضاء على أسباب الإرهاب.

٤٦ - السيد ري موكونجو نجاي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) أوضح أن الإرهاب ليس حكراً على مجموعات أو أفراد ولكن أيضاً تمارسه دول. حيث يوجد بالفعل إرهاب الدولة الذي يتمثل في التهديد الأحادي الجانب والعقوبات والضغوط السياسية ووضع قائمة بأسماء دول معينة تمثل "محور الشر" ويمكن أن تكون هدفاً لضربات نووية احترازية. إن مكافحة الإرهاب تحولت إلى خدمة تبرير لهجمات موجهة ضد دول ذات سيادة.

٤٧ - وأضاف أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترى أنه يجب اتخاذ خطوات فعالة لمهاجمة أسباب الإرهاب ويتعين على كل دولة أن تقرر الطريقة الملائمة للوصول إلى ذلك الهدف.

٤٨ - وقال إن الدول النامية توصلت إلى الأسباب التي تؤدي إلى الإرهاب ودعت إلى مؤتمر دولي عن الإرهاب

الإرهاب. وأضاف أن المشروعين المقدمين من الهند والاتحاد الروسي على التوالي يشكلان أساساً جيداً للمناقشة.

٥٥ - السيد جابوييف (الاتحاد الروسي) أوضح أن الإرهاب أصبح أمراً واقعاً لا يمكن تجاهله مما يستلزم وضع نظام دولي يسمح بالكشف عن الأعمال الإرهابية واتخاذ التدابير اللازمة للقضاء عليها. ويجب أن يشمل ذلك النظام آليات موثوقة في المجالات السياسية والتمويلية والاقتصادية والعسكرية وكذلك في مجال تبادل المعلومات.

٥٦ - وأشاد ممثل الاتحاد الروسي بتعزيز الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب وبصفة خاصة أعمال اللجنة المعنية بمكافحة الإرهاب التي أنشأها مجلس الأمن. كما أشاد بصفة خاصة بالجهود التي تبذلها اللجنة لإشراك المنظمات الإقليمية المعنية في أعمالها. وأضاف أن الاجتماع الذي نظّمته اللجنة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر في واشنطن بهدف تطوير التعاون الإقليمي كان اجتماعاً هاماً لأنه سمح لكيانات مثل مركز مكافحة الإرهاب في رابطة الدول المستقلة وخليّة مكافحة الإرهاب في منظمة شنغهاي للتعاون أن تواكب التقدم الذي تم تحقيقه على المستوى الدولي. كما رحب بتجدد الحوار مع المنظمات المعنية بمراقبة أسلحة الدمار الشامل.

٥٧ - وقال مؤكداً على ضرورة وجود إطار قانوني من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب إنه يأمل أن يتم استكمال مشروعى الاتفاقيتين بشأن الإرهاب. وإنه يتمنى أن يزداد عدد الدول الأعضاء في الاتفاقيات الدولية الخاصة بالإرهاب. وأشار إلى أن الاتحاد الروسي

الإقليمية ودون الإقليمية لتجنب إضاعة الجهود وازدواجية العمل. كما تلتزم بتقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ولجنة مكافحة الإرهاب بشأن تطبيق القرارين ١٤٥٥ (٢٠٠٣) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) على التوالي. ومن ناحية أخرى فهي تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الدول على المستوى دون الإقليمي وكذلك مع ميثاق الاستقرار لبلدان عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا ومع الانتربول.

٥٢ - واستطرد قائلاً إنه يجري التنسيق على الصعيد الداخلي بين التشريعات الوطنية والقانون الدولي. وأشار بالتحديد إلى تعزيز المراقبة على التحويلات المالية بهدف منع تمويل الإرهاب، الذي سيتم إدراجه في القانون الجنائي. وقد تم إنشاء وحدة خاصة لمكافحة تمويل الإرهاب وذلك ضمن قانون جديد خاص بمكافحة غسل الأموال.

٥٣ - وأضاف أنه بالرغم من تلك الجهود فإن صربيا والجبل الأسود تظل هدفاً لبعض العمليات الإرهابية في مقاطعة كوسميت حيث يتحالف الإرهاب مع الجريمة المنظمة، وبالتحديد مع الاتجار في البشر وتهريب المخدرات والأسلحة. لذا فإن التواجد الدولي في تلك المقاطعة ينبغي أن يتخذ التدابير اللازمة لتعزيز المقاومة الفعالة لتلك الأعمال. وتأمل صربيا والجبل الأسود أن يتم توقيع بروتوكول تعاون أممي مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بهذا الشأن.

٥٤ - وأضاف فيما يخص أعمال اللجنة السادسة إن صربيا والجبل الأسود تأمل في توافق سريع حول مشروع الاتفاقية العامة بشأن الإرهاب الدولي والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي التي تأتي مكملة للإطار القانوني لمكافحة

- يستعد للانضمام إلى اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها.
- ٥٨ - واستطرد قائلاً إن المجتمع الدولي لن يستطيع أن يتجنب الإرهاب إلا إذا تم التنسيق بين عدد معين من المهام الأساسية للأمم المتحدة. وقال إنه يلزم بصفة خاصة تحسين برامج دفع التعويضات لضحايا الإرهاب، وتشجيع المجتمع المدني ووسائل الإعلام على الإسهام بنشاط في مكافحة الإرهاب، وإنهاء سياسة الكيل بمكيالين فيما يخص الإرهاب، وتنشيط الحوار بين الأديان، وتحسين الآليات من خلال الاتفاقيات القضائية وتسليم المجرمين بحيث يتم تسليم مرتكبي الأعمال الإرهابية إلى العدالة وضمان حق كل إنسان في حمايته من هذا الوباء.
- ٥٩ - السيد ماكاي (نيوزيلندا) تكلم باسم الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ فقال إن إقامة تعاون إقليمي هو عنصر أساسي لمكافحة الإرهاب. ففي آب/أغسطس ٢٠٠٢، أقرت دول المنتدى إعلان ناسونيني بشأن منع وقمع الإرهاب، والجريمة عبر الوطنية التي تهدد التكامل والاستقلال الوطنيين. وهذا الإعلان يرمي كذلك إلى تعزيز التعاون من خلال التطبيق الأمثل للقوانين، وتطبيق أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والتوصيات الخاصة بفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال. وتم إنشاء فريق عمل خاص مكلف بالتنسيق لوضع إطار إقليمي يتضمن أحكاماً تشريعية نموذجية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما تم طرح مبادرة إقليمية من أجل تعزيز الحفاظ على النظام في الإقليم وتحسين التعاون بين قوات الشرطة.
- ٦٠ - وقال إن الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ تواصل جهودها من أجل التصديق على الصكوك الاثني عشر الخاصة بمكافحة الإرهاب ومن أجل تنفيذ أحكامها على المستويين الوطني والإقليمي. كما أنها تدعم بقوة الأعمال الخاصة بوضع مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي وكذلك مشروع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، مما يدعم الإطار التشريعي.
- ٦١ - وقال إنه يتبقى عدد كبير من دول الإقليم لا يبذل الجهد الكافي من أجل مكافحة الفعالة ضد الإرهاب، رغم إصرارها على ذلك وهي في حاجة إلى المساعدة.
- ٦٢ - وتكلم السيد ماكاي باسم نيوزيلندا فقال إنه بعد قانون مكافحة الإرهاب، الذي تم إقراره فعلياً في البرلمان، فإن نيوزيلندا تستطيع الانضمام إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية واتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها. كذلك ستشارك في اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والاتفاقيات الدولية الـ ١٢ بشأن الإرهاب.
- ٦٣ - السيد ليون (البرازيل)، أيد البيان الذي أدلت به بيرو باسم مجموعة ريو فقال إن بلده وقع على ٩ صكوك من الـ ١٢ صكاً الدولية المتعلقة بالإرهاب وسوف تنضم سريعاً إلى الثلاثة الأخرى.
- ٦٤ - وأعرب عن أسفه لاستمرار تباين الآراء (المادة ٢ مكرراً والمادة ١٨)، وطالب بسرعة إعداد الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي التي ستكون أساساً لوضع نظام قانوني عالمي بعد الانتهاء من تطبيق الصكوك بصرامة. وأضاف أن البرازيل تؤيد أيضاً عقد مؤتمر رفيع المستوى يحدد التدابير

التعاون بين إدارات الشرطة والأمن والإعلام وبين سلطات الجمارك والهجرة والنقل والمعاملات المالية. فضلاً عن هذا تساعد أستراليا بلدان المنطقة في تعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب في ميادين من قبيل القمع ومراقبة الحدود وتأمين النقل والإعلام وتعزيز الهيئة القضائية.

٧٠ - وشاركت أستراليا في عدد من المبادرات الإقليمية، فاشتركت مع إندونيسيا في تنظيم مؤتمر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهو استكمال لأعمال مجموعة آسيا والمحيط الهادئ التي تشترك أستراليا في رئاستها مع جمهورية كوريا. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤ تشارك أستراليا إندونيسيا في تنظيم مؤتمر وزاري إقليمي بشأن مكافحة الإرهاب، يعقد في بالي. وتقوم هي نفسها بمبادرات أخرى في إطار منتديات إقليمية من قبيل رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وهذا بالإضافة إلى منتدى جزر المحيط الهادئ.

٧١ - ومضت تقول إن مهما بلغت أهمية المبادرات الإقليمية فالعمل الملموس على الصعيد العالمي يفرض نفسه ويتعين أن تكون الأمم المتحدة محط تضافره. وأستراليا تؤيد تماماً ما تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة الجزاءات. ويستصوب أن تنشأ أمانة دائمة صغيرة للجنة مكافحة الإرهاب، تمول في حدود الموارد المتاحة.

٧٢ - واحتتمت بالإعراب عن أملها في أن يتم سريعا تجاوز اختلاف وجهات النظر في داخل اللجنة السادسة كي يتسنى اعتماد مشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب ومشروع اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي.

المشركة التي يتخذها المجتمع الدولي ويعزز الجهود التي يبذلها الفريق العامل لإعداد مشروع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

٦٥ - وأضاف أن التشريعات البرازيلية يجري تنقيحها حالياً كي يستطيع البلد أن يسهم بمزيد من الفعالية في الحملة الدولية ضد الإرهاب. والبرازيل ترحب بالأعمال التي تنجزها لجنة مكافحة الإرهاب وسوف تواصل التعاون معها.

٦٦ - ومضى قائلاً إنه يشير إلى أن بلده يسهم في الحملة ضد الإرهاب على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والقاري. وقد أنشئ فريق عمل خاص في إطار السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، من أجل رسم استراتيجية مشتركة للمنطقة. وعلى الصعيد القاري وقع البلد على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، وسوف يصدق عليها قريباً. وهي الاتفاقية التي تمتع تمويل أعمال الإرهاب وتعزيز مراقبة الحدود وتعمق التعاون في مجال تطبيق القانون.

٦٧ - وأشار في الختام إلى أن الإرهاب يتغذى أساساً على البؤس والجهل واليأس والإقصاء.

٦٨ - السيدة نوليس (أستراليا) قالت إنه حدث منذ قرابة عام أن قضى ٨٨ أسترالياً نحبهم وجرح ٢٠٢ آخرون في اعتداء إرهابي في بالي. ومنذ ذلك الحين لم يتم تجريد الإرهابيين من أسلحتهم ومازالوا منتشرين في أنحاء المعمورة. بل إن الأمم المتحدة ذاتها لم تسلم من شرهم.

٦٩ - وأضافت أن أستراليا في مكافحتها لهذا الداء تؤيد تماماً البيان الذي أدلى به ممثل نيوزيلندا باسم منتدى جزر المحيط الهادئ وقد استهلقت سلسلة من الاتفاقيات الثنائية لمكافحة الإرهاب مع حكومات المنطقة من أجل تيسير

والعمل على توزيع الثروات على نحو أكثر إنصافاً والتخفيف من وطأة الفقر وتقليص الفجوات الاقتصادية بين الدول ومحاربة الجهل الذي يدفع إلى الإرهاب. وقطر، التي هي طرف في عدد من الاتفاقيات الدولية لمحاربة الإرهاب، ترحب بعقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة يهدف إلى تعريف ظاهرة الإرهاب بكل أشكاله وجميع مظاهره ويواجه أسبابه.

٧٧ - السيد الصالحي (عمان) أوضح أن الإرهاب الدولي ليس حكراً على منطقة بعينها أو جنس أو ديانة معينة، وإنما هو نتيجة التطور الذي شهدته الأوضاع الدولية في السنوات الأخيرة.

٧٨ - وللقضاء على هذه المحنة التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، لابد من دعم التعاون الدولي ومعرفة أسباب الإرهاب. ولابد من توخي توفير المزيد من الموارد للشعوب الأقل تقدماً لمساعدتها في التغلب على هذا الوباء.

٧٩ - وأضاف أن عمان التي دأبت على إدانة الإرهاب بكل قوى، لا تستطيع تجاهل أن دولاً معينة تستفيد من الأوضاع الراهنة في خدمة مصالحها وأنها لا تتردد في الانتهاك المتعمد لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وهذا هو السبب. ولذا فمن الضروري وضع تعريف للإرهاب يوضح بجلاء الفرق بين أعمال الإرهاب والنضال الشرعي للشعوب من أجل حقها في تقرير المصير أو حقها في مواجهة السيطرة الأجنبية.

٨٠ - السيد مرشد (بنغلاديش) قال إن بلده الذي يولي أهمية كبيرة لمكافحة الإرهاب اتخذ العديد من التدابير للإسهام في القضاء على هذه المحنة وعلى الصعيد الدولي

٧٣ - السيد لافال فالدي (غواتيمالا) أشار إلى أن الإرهابيين يملكون موارد مالية وتقنيات هائلة، ووراءهم مساندة من دول أجنبية. وهذا هو السبب في أن إبعادهم والتعاون بين السلطات القضائية والشرطة، وإن كانت أموراً لا غنى عنها فقد ثبتت عدم كفايتها. فلا سبيل غير إنشاء مركز قضائي دولي على أسس وطيدة لإمكانية المكافحة الفعالة للإرهاب. وإلا فإن مشروع الاتفاقيتين المعروضين علي اللجنة السادسة يصلان إلى طريق مسدود وذلك لأسباب سياسية أساساً. فمن المهم للغاية تجاوز الخلافات في الآراء التي تعوق تقدم المفاوضات إلى غايتها وتعوق اعتماد النصين في أقل فترة ممكنة.

٧٤ - السيد العمادي (قطر) قال إن من الواجب على الدول أن تكافح الإرهاب جماعياً وأن تعبئ المجتمع الدولي برعاية الأمم المتحدة ضده، فهي في أفضل وضع لأن تواجه بكل عزم وكفاءة هذا التحدي الذي تواجهه الإنسانية بأسرها.

٧٥ - وتعريف الإرهاب ووضع اتفاقية عامة ليسا من المسائل النظرية البحتة. والتعريف الواضح والكامل هو الكفيل بفهم الظاهرة بكل أشكالها ومظاهرها. ويجب على المجتمع الدولي أن يميز في هذا التعريف بين الإرهاب والنضال الشرعي للشعوب ضد الاحتلال ومن أجل حقها في تقرير المصير.

٧٦ - وأضاف أن على المجتمع الدولي أن يبذل كل جهده كي لا يفلت الإرهابيون من العدالة، ولكن ينبغي كذلك تشديد مهاجمة الأسباب الجذرية للإرهاب وأن يعمل المجتمع الدولي بكل همة لحل المشاكل السياسية على الصعيد الدولي

- ٨٤ - السيد مكونغو نغاي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) قال إن فعالية الحملة ضد الإرهاب تعتمد على اشتراك كل دولة في التمسك بالاتفاقيات الدولية واتخاذها التدابير اللازمة على الصعيد الوطني لضمان تطبيقها الكامل.
- ٨٥ - وبهذا المعنى، وتطبيقاً للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) أنشئت لجنة وطنية لتنسيق مكافحة الإرهاب الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسوف تتخذ تدابير سريعاً لتنقيح ومواءمة التشريعات الداخلية وخاصة ما يتعلق منها بالتعاون وتبادل المعلومات والتعاون القضائي.
- ٨٦ - وقال إن جمهورية الكونغو الديمقراطية طرف في عدد لا بأس به من الاتفاقيات والبروتوكولات الاثنتي عشرة التي أقرتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب الدولي كما أنها انضمت إلى اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن الوقاية من الإرهاب ومكافحته. وتجري الآن مشاورات بقصد التصديق على الاتفاقيات التي لم تصبح طرفاً فيها للآن.
- ٨٧ - ومن جهة أخرى، بدأت عملية تطبيق بعض الاتفاقيات والبروتوكولات ضمن القوانين الداخلية: والمفروض أنه يجري الآن تقييم اختصاصات المحاكم الوطنية للنظر في أعمال الإرهاب واعتبار الإرهاب الدولي انتهاكاً لمضمون المواد من ١٤٥ إلى ١٦٠ من القانون الجديد للمحاكم العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك هناك مشروع قانون بشأن تمويل الإرهاب وغسل الأموال يجري إعداده منذ فترة قصيرة.
- ٨٨ - وفي أعقاب طلب المساعدة المبين في التقرير الأول الذي قدمته جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى لجنة مكافحة الإرهاب نظم خبراء مركز منع الجريمة التابع لمكتب الأمم
- أصبح طرفاً في الصكوك الدولية المتعلقة بالإرهاب واعتمد الإجراءات التشريعية الضرورية لتطبيقها داخلياً، وهو على وشك إيداع صكوك التصديق عليها في الأمم المتحدة. ومع ذلك أصبح بوسع محاكمه الوطنية تطبيق أحكام الاتفاقية الإقليمية لرابطة أمم جنوب آسيا بشأن التعاون التقني في سبيل قمع الإرهاب، التي وقعت في عام ١٩٩٧. وبنغلاديش تشارك أيضاً في الإسهام في وضع مشروع بروتوكول لتلك الاتفاقية.
- ٨١ - وعلى الصعيد الوطني اعتمد البرلمان قوانين بشأن غسل الأموال تتفق وأهداف الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. ولما كان أي تغيير في التشريعات الوطنية يتطلب تغيير قانون العقوبات فإن بنغلاديش تأمل في تلقي المساعدة التقنية لتحديث قوانينها القديمة ووضع قوانين جديدة.
- ٨٢ - وأضاف أن الإرهاب لا يتغذى على البؤس والاستغلال فحسب بل وعلى الشعور بالاضطهاد وافتقاد العدل أيضاً. ولذا ترى بنغلاديش أن الرد العسكري وحده لا يكفي للوصول إلى الأسباب الجذرية لتلك الظاهرة. فمن أجل القضاء على الإرهاب يجب محاربة الفقر في الوقت نفسه وكذلك محاربة البطالة وانعدام المساواة.
- ٨٣ - ومضى قائلاً إن بنغلاديش تؤيد التوصية التي صاغها الفريق العامل بشأن مواصلة إعداد مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وترى أن من المهم التوصل إلى تعريف للإرهاب يكون مقبولاً على نطاق واسع، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى يفيد كثيراً في هذا الصدد.

التطور. ولا يمكن لأي بلد أن يكون في مأمن، فلا هو يستطيع القضاء على الإرهاب بوسائله الخاصة ولا هو يستطيع تفادي الرعب والمعاناة والتدمير مما يمكن للإرهابيين أن ينشروه في ربوع الدول الكبرى. ويستطيع المرء أن يتخيل دون مشقة الأخطار التي تحدق بالبلدان الصغيرة والضعيفة. فمن المهم إذن أن يساعد المجتمع الدولي هذه الدول الصغيرة في تعزيز قدراتها المؤسسية ويقدم لها المساعدة التقنية التي تحتاجها من أجل المشاركة في الحملة ضد الإرهاب.

٩٣ - وأضاف أن ملديف اتخذت الترتيبات اللازمة لتعزيز تشريعاتها الداخلية وهي طرف في عدد لا بأس به من الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالإرهاب. وتتخذ الآن الإجراءات اللازمة للانضمام إلى الصكوك التي لم تصبح ملديف طرفاً فيها للآن.

٩٤ - وأشاد بمجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب لما يبذلانه من جهود لتشجيع على التطبيق الكامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وهو يرجو أن يمكن اعتماد مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في أقرب وقت.

٩٥ - السيد العمادي (الجمهورية العربية الليبية) أشار إلى أن المجتمع الدولي ضاعف جهوده من أجل اتخاذ التدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب. والجمهورية العربية الليبية شاركت من جانبها بشكل كبير في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي وكذلك على الصعيدين الثنائي والإقليمي. وفضلاً عن هذا اضطلعت الجماهيرية بدور في التنبيه على مدى السبعينات، وشجبت الإرهاب باعتباره ظاهرة خطيرة يتعين القضاء عليها قبل أن تتفاقم الأوضاع.

المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة حلقة دراسية تقنية لمدة يومين بقصد قيام أعضاء اللجنة الوطنية بتنسيق مكافحة الإرهاب الدولي. ويأمل بلده في الاستفادة من المبادرات الأخرى من هذا النوع، من ناحية المساعدة التقنية والمالية والتنظيمية كي يتسنى للجنة الوطنية تنسيق الحملة ضد الإرهاب الدولي وكذلك تنسيق أعمال التوعية وتفعيل جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب، وذلك بالتعاون مع لجنة إصلاح القوانين الكونغولية والإدارات الوطنية المعنية.

٨٩ - واستطرد قائلاً إن من المهم مواصلة الجهود الرامية إلى وضع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وكذلك اتفاقية عامة بشأن الإرهاب الدولي تميز بوضوح بين الأعمال العشوائية وبين نضال الشعوب ضد الاحتلال الأجنبي.

٩٠ - وبالنسبة للمادة ١٨ من مشروع الاتفاقية الشاملة فإن الاختلافات التي سببتها تعكس تباين المفاهيم: فالبعض يرى أن الإرهاب هو مجرد عمل أفراد أو مجموعات منعزلة؛ ويرى آخرون أنه يشمل أيضاً العمليات الواسعة النطاق التي ترتكبها دول معينة لأهداف سياسية وتكون عواقبها وخيمة للغاية. فأنشطة القوات المسلحة للدول يجب أن تكون متوافقة مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي.

٩١ - وأوضح في الختام أن وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية يؤكد أهمية مشروع اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي التي تكمل الاتفاقيات القائمة وتعزز الإطار القانوني الدولي.

٩٢ - السيد لطيف (ملديف) قال إنه يلاحظ أن شبكات الإرهاب أصبحت أكثر تنظيماً وأنها تستخدم وسائل بالغة

المعلن ضمن مشروع المادة ١٨ من مشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي المطروح على اللجنة الخاصة.

٩٨ - ومضى يقول إن الجماهيرية التي تتعاون تماماً مع لجنة مكافحة الإرهاب، التي تقدم إليها التقارير المطلوبة، مصممة على مواصلة هذا التعاون بقصد مساعدة اللجنة على تحقيق أهدافها. وهي ترى أن من المهم إجراء دراسة موضوعية للأسباب الدفينة لظهور وانتشار الإرهاب الدولي وترى أن هذه الدراسة لا بد أن تكون أحد بنود جدول أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تطالب الجماهيرية مع غيرها من الأعضاء بعقدتها لدراسة ظاهرة الإرهاب وتعريف الأعمال الإرهابية.

٩٩ - السيد سامي (مصر) أيد البيان الذي أدلى به ممثل إيران نيابة عن البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وأشار إلى أنه لا يمكن لغير الجهود المتضافرة أن تكافح الإرهاب، ولا يمكن تتبع مرتكبي تلك الأعمال إلا بفضل تعاون دولي شديد الإحكام. ويبقى أنه يجب أن يتم هذا الكفاح مع احترام سيادة الدول والمساواة الدولية والحقوق الإنسانية الدولية.

١٠٠ - وتطرق إلى نقطة يراها بالغة الأهمية بوجه خاص وهي: تعزيز الحوار بين الحضارات والديانات. وقال إن الأمم المتحدة هي في أفضل وضع للنهوض بدور حفاز. وتدل الخبرة على أن الإرهاب ليس حكراً لثقافة أو عقيدة دينية. ولذا لا يمكن مكافحته من منظور ضيق ولكن باعتماد نهج يشمل كل أبعاد الظاهرة والرفض القاطع لكل محاولة "لتبييض" الإرهاب.

٩٦ - وأضاف أن الموقف المبدي للجماهيرية ينبع من أنها ظلت لزمن طويل ضحية لا لأعمال الإرهاب التي ترتكبها جماعات أو أفراد فحسب، بل ولإرهاب الدولة، شأنها بالفعل شأن عدد من البلدان الضحايا الأخرى وشأن الشعب الفلسطيني. وبررت الدول المسؤولة إرهابها بالقول إن الجماهيرية - وليست هي - التي ترتكب أعمال الإرهاب أو تحت دولاً أخرى على ارتكابها. وإرهاب الدولة هذا يتخذ أشكالاً مختلفة عديدة تتمثل بالجزءات أحادية الجانب، بالمخالفة لمبادئ القانون الدولي؛ ويصل كذلك إلى اللجوء إلى القوة المسلحة بما يناقض الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي. ولقد طالبت الجماهيرية من العالم أجمع تقديم الإرهابيين إلى العدالة بينما كان هناك من يساندوهم ويعتبروهم مقاتلين في سبيل الحرية، ووفرت دول عديدة المأوى لهؤلاء وشجعتهم على ارتكاب أعمال الإرهاب.

٩٧ - واستطرد قائلاً إن الجماهيرية انضمت إلى ١٢ اتفاقية دولية وإلى اتفاقيتين عربية وإقليمية تتعلق جميعها بمكافحة الإرهاب. وهي تشارك بفعالية في أعمال اللجنة السادسة وفي فريقها العامل وفي اللجنة الخاصة المكلفة بوضع مشروع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي وإعداد اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. ولذا طالبت الجماهيرية بوضع تعريف دقيق للأعمال التي تمثل انتهاكاً يجب العقاب عليه تمثيلاً مع القانون الدولي وطالبت بضرورة التمييز بين الإرهاب والكفاح المشروع الذي تمارسه الشعوب طلباً لممارسة حقوقها المعترف بها دولياً وهو تقرير مصيرها بنفسها. ونتيجة لهذا ينبغي ألا يطلق وصف الإرهاب على نضال الشعوب الساعية إلى التخلص من السيطرة والاحتلال الأجنبيين، والجماهيرية تؤيد موقف منظمة المؤتمر الإسلامي

١٠١ - ومصر تدعو منذ عام ١٩٩٥ إلى التشاور على أعلى المستويات بهدف عقد مؤتمر لمكافحة الإرهاب، لا يستند إلى المناقشات العقيمة بل يرمي إلى التوصل إلى صك محدد يبين حدود مسؤوليات الدول بشكل واضح. فيجب مراعاة أن مكافحة الإرهاب لا يجوز أن تكون لهدف ديني معين وثقافة بعينها بذريعة الاختلافات. كما أن من المهم أن يتم التمييز بين أعمال الإرهاب التي يدينها المجتمع الدولي والنضال المشروع للشعوب من أجل تقرير المصير.

١٠٢ - وقال في الختام إنه يناشد المجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤولياته وأن يؤكد استعداد بلدانه للمشاركة في كل الجهود التي تبذل في هذا المجال.

١٠٣ - السيد آدمو (النيجر) قال إن بلده اتخذ تدابير لتعزيز أمن السفارات والممثلين للمنظمات الدولية والمطارات كما أن دراسة تجرى بغرض إعداد نص لقانون يتيح منهجية لحماية البعثات الدبلوماسية والممثلين الدبلوماسيين.

١٠٤ - وعلى الصعيد الدولي، فقد وقعت النيجر أو صدقت على معظم الصكوك القانونية المتعلقة بالإرهاب.

١٠٥ - وعلى المستوى الثنائي، أبرمت النيجر اتفاقيات للتعاون القضائي مع دول الجوار ومع معظم شركائها. وفي هذا الصدد أبرمت اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، جيدة الشكل والمضمون وتم فيها تعاون وثيق بين الشرطة والجمارك والحيش والحرس النيجيري، ونظائرها في البلدان الرئيسية الشريكة للنيجر.

١٠٦ - وأضاف أن الإرهاب، كما ذكر متكلمون كثيرون، تغذيه عوامل كالفقر والجهل والامية. وهذا هو السبب في اعتماد المجتمع الدولي نهجاً عالمياً لمكافحة هذا

١٠٧ - السيد كازيخانوف (كازاخستان) أعرب عن تمننته لمجلس الأمن ولجنته لمكافحة الإرهاب على كل ما فعلاه لضمان التطبيق الكامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقال إن ما يشجعه هو أن يعلم أن الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء قد انضمت إلى الاتفاقيات الاثنتي عشرة الدولية المتعلقة بالإرهاب أو هي على وشك الانضمام إليها. وكازاخستان ترى مع ذلك أن هذه الصكوك ليست إلا مدخلاً محدوداً وتأسف لأن التقدم المحرز في إعداد اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي واتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي تقدم بطيء.

١٠٨ - وبالتوازي مع الجهود الرامية إلى إنشاء آليات دولية ذات كفاءة يجب مواصلة التحليل المتعمق للأسباب الأولية لهذا الوباء. وهو في هذا الصدد يرى أن ما يسمى "التهديد الإسلامي" إنما هو مجرد خيال خطير، وإذا كان صحيحاً أن الإرهاب الدولي يحاول في بعض البلدان العربية أو الآسيوية التخفي وراء مفاهيم إسلامية، فإن كازاخستان تثق تماماً أن الإرهاب ليس له صفة مشتركة اجتماعية أو أيديولوجية مع الإسلام الذي هو كسائر الديانات الرئيسية على الأرض يولي أهمية كبرى لحياة البشر.

١٠٩ - وأضاف قائلاً إن من المهم غاية الأهمية تعزيز الحوار بين الحضارات والمعتقدات كي تظهر ثقافة صحيحة تضمن السلام والاستقرار. ومن هذا المنظور نظمت كازاخستان في الشهر الماضي أول مؤتمر للقادة السياسيين والدينيين.

١١٠ - وتشارك كازاخستان كذلك في مبادرات إقليمية أو دولية أخرى، منها على سبيل المثال المؤتمر الخاص بالتدابير الأمنية في آسيا، والمشاركة في أعمال منظمة التعاون لشنغهاي وإنشاء مركز لمكافحة الإرهاب تابع لكمونلث الدول المستقلة. وتبدي جمهورية كازاخستان استعدادها لأن تقدم للجنة مكافحة الإرهاب كل ما تحتاجه من دعم للقضاء على الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠